مجموعة البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير
مؤسسة التمويل الدولية
المؤسسة الدولية للتنمية
المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

J

صندوق النقد الدولي

بيان صحفي رقم 3 (A)

23-24 سبتمبر 2003

كلمة السيد **هورست كوهلر**
رئيس المجلس التنفيذي
والمدير العام لصندوق النقد الدولي
أمام مجلس محافظي الصندوق

كلمة السيد هورست كوهلر

رئيس المجلس التنفيذي

والمدير العام لصندوق النقد الدولي

أمام مجلس محافظي الصندوق

دبي - 23 سبتمبر 2003

أصحاب السمو،

السيد الرئيس،

السادة المحافظون،

الضيوف الكرام،

1- يسعدني أن أرحب بكم في هذه الاجتماعات السنوية، وأضم صوتي إلى الرئيس كاسبار فيليغر وجيم ولفنسون في توجيه الشكر لسلطات الإمارات العربية المتحدة، ولا سيما دبي، على تنظيمها الرائع لاجتماعات هذا العام التي تعقد في ضيافتها. وقد جاء انعقاد اجتماعاتنا السنوية في منطقة الشرق الأوسط متأخرا كثيرا عما كان ينبغي له؛ فشعوب هذه المنطقة قدمت إسهامات بارزة للحضارة البشرية في كل مراحل التاريخ. وإن وجودنا هنا اليوم - ولاسيما في هذه الآونة – يؤكد الأهمية التي نعلقها على علاقاتنا بهذه المنطقة.

السيد الرئيس،

2- اسمح لي أن أضم صوتي إليك وإلى جيم ولفنسون في تذكر موظفي الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذين قتلوا أو جرحوا في الاعتداء الذي وقع الشهر الماضي في بغداد. إنها لمأساة – ولكنها أيضا تذكرة بتفاني موظفينا الذين يعملون جاهدين في ظروف كثيرا ما تكون صعبة في بلدان مختلفة متعددة.

التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي

3- نلتقي اليوم في وقت يتزايد فيه التفاؤل بشأن أوضاع الاقتصاد العالمي. وإننا ندرك أن أجواء عدم اليقين لا تزال سائدة، ولكن بوادر الانتعاش الاقتصادي المتنامية في عدد من المناطق تعتبر مؤشرا طيبا على أن

الاقتصاد العالمي ربما يكون قد تجاوز المنعطف الحرج. وتجدر الإشارة أيضا إلى مساندة الأسواق المالية العالمية لهذا الانتعاش.

4- ولكنني أحذر نفسي وإياكم من خطورة التراخي، فلا شك أن الانتكاسة التي منيت بها مباحثات التجارة العالمية في كانكون لم تساعد على تعزيز الثقة العالمية. إن تعزيز الانتعاش سوف يتطلب اليقظة والإدارة الحاسمة للسياسات الاقتصادية. كما أن تحقيق انتعاش متوازن والعودة إلى النمو العالمي القوي والمستمر على وجه الخصوص يقتضيان أن نتوسع في نطاق تركيزنا بحيث لا يقتصر على المتطلبات قصيرة الأجل وإنما يمتد إلى المشكلات الأساسية الخطيرة التي لا تزال تواجه عددا كبيرا من اقتصاداتنا.

5- ويجب أن ندرك أننا جميعا في قارب واحد، وأن معالجة مشكلاتنا المشتركة تستوجب منا العمل معا لمكافحة ضغوط العودة إلى الوراء واعتماد منهج التغيير في كل مجتمعاتنا. فالتغيير هو عصب الحياة للتقدم البشري. كما أن الابتكار والمنافسة والأسواق التي لا تتوقف عن التوسع هي السبيل إلى خلق فرص العمل ورفع مستويات المعيشة. إن الطريق إلى التقدم يكمن في مضاعفة الجهود وتكثيفها من أجل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في جميع بلداننا الأعضاء. وكلنا على دراية بالأولويات: إصلاحات لوضع المالية العامة على مسار سليم في الأجل المتوسط لمعالجة مشكلات المجتمعات التي تتزايد فيها أعداد المسنين؛ وإصلاحات لجعل اقتصاداتنا أكثر مرونة، لاسيما من خلال رفع مستوى التعليم وتحسين حوافز العمل؛ وإصلاحات لتقوية المؤسسات الداعمة لإنشاء اقتصادات سوق تعمل بكفاءة وتساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية. وهذه الإصلاحات سوف تؤتي ثمارها ليس فقط على مستوى البلدان المنفردة، بل إنها ستكون بمثابة الحل الأكيد لمشكلات الاقتصاد العالمي من خلال ما تحققه من نمو أقوى في جميع أنحاء العالم.

استعادة التوازن العالمي

6- وفي سعينا لتحقيق النمو العالمي المستمر والاستقرار المالي الدولي، نواجه مخاطر جسيمة تتمثل في الاختلالات الكبيرة في الحسابات الجارية العالمية والارتفاع المستمر في مستويات الدين العام في العديد من البلدان. وضمان التسوية المنظمة لهذه الاختلالات هو في صالحنا جميعا. والسبيل إلى التقدم هو الحوار متعدد الأطراف والتعاون بين الجميع. وفي رأيي أن هذا التعاون ينبغي أن يتضمن الآن ترسيخ دعائم النمو المحلي حيثما كانت ضعيفة والسماح بمزيد من المرونة في أسعار الصرف حيثما كان ملائما. وأنا أشعر بالقلق أيضا إزاء تصاعد مستويات الدين العام في شتى أنحاء العالم أمام التحديات الديمغرافية الخطيرة في الاقتصادات المتقدمة وإمكانية التعرض للأزمات المالية بسبب مستويات الدين المرتفعة في اقتصادات الأسواق الصاعدة. ولا

بد أن تحسن جميع البلدان الاستفادة من فرصة تحقق الانتعاش الاقتصادي لكي تجعل ماليتها العامة – وكذلك مستقبل أولادنا – أكثر أمنا.

7- ولدى معالجة هذه التحديات، أرى وجود الأولويات التالية:

- في الولايات المتحدة، أدت الطفرة الحادة في المالية العامة إلى إعطاء الاقتصاد العالمي دفعة منشطة في هذه الفترة التي يسودها الضعف الاقتصادي. ونحن نتطلع الآن إلى قيام الولايات المتحدة بإنشاء إطار موثوق لاستعادة توازن المالية العامة في الدورة الاقتصادية باعتباره إسهاما أساسيا لاستمرار النمو العالمي وتسوية الاختلالات العالمية.

- وفي أوروبا واليابان، يجب أن يأتي في طليعة الجهود التنفيذ الطموح للإصلاحات الهيكلية الرامية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية. ففي اليابان، يجب أن يستمر تنفيذ الإصلاحات في قطاع الشركات والقطاع المالي. وفي أوروبا، تمثل إصلاحات سوق العمل التي تستهدف رفع معدلات توظيف العمالة – حسبما ينص برنامج عمل لشبونة - أولوية حاسمة. وفي كل من اليابان وأوروبا، تقتضي الضغوط الديمغرافية التي تلوح في الأفق اتخاذ خطوات عاجلة لوضع المالية العامة على مسار سليم في الأجل المتوسط.

- وفي العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة، بدأت الإصلاحات الهيكلية الجريئة والسياسات الاقتصادية الكلية السليمة تؤتي ثمارها. ولكن جوانب الضعف لا تزال قائمة في عدد ضخم من البلدان. ويجب الاستفادة من الأوضاع المواتية التي تسود الأسواق المالية حاليا لتقوية دعائم هذه الاقتصادات وتحسين قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات. وفي عدة اقتصادات صاعدة، حيث كان تراكم الاحتياطيات سريعا وفوائض الحساب الجاري كبيرة، سوف يكون من المفيد السماح بمزيد من المرونة في أسعار الصرف، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي.

8- إن رؤيتي للصندوق تنطوي على العمل لتحقيق عولمة أفضل. ويتطلب هذا أكثر من مجرد الاستقرار المالي. فهو يتطلب توازنا اجتماعيا وسياسيا طويل الأجل. وينبغي أن يكون انفجار الفقاعة المالية في التسعينات دافعا لنا على التوقف برهة للتفكير. وأنا أرى فيها أربعة دروس يمكن الاسترشاد بها في إعادة التوازن للاقتصاد العالمي:

- أولا، إن النمو العالمي القوي والمستمر يتطلب توازنا أفضل بين مصادر النمو الأجنبية والمحلية. ولا تزال السياسات المنفتحة التي تستهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي عنصرا أساسيا في تحقيق مزايا

العولمة. ولكن البلدان ينبغي لها أيضا إيجاد مصادر محلية للنمو والسعي لتطويرها من خلال إقامة المؤسسات القوية والقطاعات المالية السليمة والمتنوعة، وإيجاد مناخ للاستثمار يكفل جذب المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. فالاقتصادات المحلية النشطة والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة تكتسب أهمية حاسمة في زيادة فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

- ثانيا، تمثل العدالة الاجتماعية والتوزيع المقبول للدخول على المدى الطويل دعامتين أساسيتين للاستقرار السياسي، ومن ثم التنمية الاقتصادية. وتختلف العقود الاجتماعية باختلاف البلدان ولا يوجد نموذج واحد للمجتمع العادل. ولكن تحقيق الرخاء طويل الأجل لا يتأتى بدون تحقيق توافق دائم في الآراء على الصعيد الاجتماعي.

- ثالثا، إن العولمة والاعتماد المتبادل يجب أن يدعما التنوع لا أن يضعفاه. فبدون مراعاة التنوع، لن تنجح العولمة. ولكننا يجب أن ننظر إلى التنوع أيضا باعتباره أداة قيّمة للتعلم من جميع التجارب الإنسانية. ولذلك فمن المهم للغاية أن يكون هيكل إدارة الشؤون العالمية، بما في ذلك الهيكل المعمول به في الصندوق، داعما للحوار الواسع والشامل الذي يضمن أخذ آراء جميع البلدان في الاعتبار على النحو الملائم.

- وأخيرا، إن استمرار النمو العالمي المتوازن يتطلب من القطاعين العام والخاص على السواء الإسهام في استعادة ثقة الجمهور في الأسواق العالمية. وينبغي أن يواصل القطاع العام تقوية الأطر المؤسسية، مع وضع قواعد يمكن التنبؤ بها ويتم إنفاذها على النحو الواجب. وفي القطاع الخاص، يتطلب مراعاة المبادئ الأخلاقية وتعزيز عملية خلق القيمة طويلة الأجل.

ومع استمرارنا في معالجة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، نحتاج إلى أخذ هذه التوجيهات في الاعتبار عند صياغة مشورتنا بشأن السياسات الاقتصادية.

تعزيز بنية النظام المالي الدولي

9- طوال الأعوام العديدة الماضية، اشترك الصندوق مع المجتمع الدولي في عملية إصلاح مكثفة. ويوضح التقرير الذي أعددته للعرض على اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أن بلداننا الأعضاء ومجلسنا التنفيذي وخبراء الصندوق وإدارته العليا يواصلون عملهم الجاد وقد حققوا تقدما بالفعل. إننا نعمل على تعزيز رقابتنا، بزيادة التركيز على مواطن الضعف في القطاعات المالية وأسواق رأس المال الدولية، كما نعمل على جعل

آرائنا أكثر مباشرة وصراحة. إننا نسعى لتقوية إطار القواعد الحاكمة للاقتصاد العالمي، بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، عن طريق وضع وتنفيذ القواعد والمواثيق الدولية. إننا نواصل بحث السبل الكفيلة بتحسين إدارة الأزمات وحلها عند وقوعها. أما الطفرة النوعية التي تحققت على صعيد الشفافية، سواء في الصندوق أو في بلداننا الأعضاء، فهي تتيح مزيدا من المعلومات لمساعدة الأسواق على العمل بكفاءة أكبر. وبوجه عام، أعتقد أن عملنا قد أسهم فيما أبداه النظام المالي الدولي من قدرة مثيرة للإعجاب على الصمود في مواجهة الصدمات غير المسبوقة التي تعرض لها خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وقد استفدنا في هذا المجال من إنشاء مكتب التقييم المستقل في صندوق النقد الدولي الذي يدعم ثقافة الاستماع والتعلم. وعلى وجه الخصوص، أكد مكتب التقييم المستقل على أهمية الشعور بالملكية وتحقيق فهم أفضل لاختلاف قدرات البلدان على تنفيذ السياسات الاقتصادية. وقد أكد لنا ذلك سلامة التغييرات التي نجريها في ممارسات الإقراض، بما في ذلك ترشيد الشرطية.

10- إن تزايد الاعتماد المتبادل بين اقتصادات العالم يطرح تحديات جديدة أمام البلدان الأعضاء وأمام الصندوق. ولذلك يجب علينا أن نوجه اهتماما أكبر في أعمالنا الرقابية بالروابط بين البلدان والمناطق وأن نحرص على المساواة في تطبيقها، لأن الأزمات يمكن أن تنشأ في الأسواق المتطورة كما تنشأ في الأسواق الصاعدة. ويجب أن يكون الهدف الأساسي هو زيادة تأثير أعمالنا الرقابية في جميع بلداننا الأعضاء لتحديد مكامن الخطر ومواطن الضعف في مرحلة مبكرة، كما يجب أن يقوم عملنا المكثف بشأن النظم المالية وأسواق رأس المال الدولية بدور مكثف في هذه العملية. وإنني أتطلع أيضا إلى التعاون المستمر مع محافل أخرى، مثل منتدى الاستقرار المالي، في تحديد الثغرات وجوانب الضعف المحتملة في النظام المالي الدولي. وأعتقد أن مثل هذا الحوار الموسع، الذي يتضمن المؤسسات الإقليمية، يمثل عنصرا جوهريا في دعم الاستقرار العالمي.

11- غير أننا ينبغي أن نتذكر دائما أنه من غير الواقعي أن نعتقد أن اقتصادات السوق الديناميكية يمكن أن تكون محصنة تماما من فترات الاضطراب والتصحيح. فليس من الممكن الوقاية من كل الأزمات. وأرى أن الهدف من خط الائتمان الطارئ الذي أنشأه الصندوق لا يزال صالحا؛ فيجب أن نسعى جاهدين لإيجاد سبل تُطَمئن البلدان التي تمتلك أطرا سليمة للسياسة الاقتصادية إلى أنها تستطيع الاعتماد على مساندة الصندوق النشطة لها في مقاومة عدوى الأزمات التي يمكن أن تنتقل إليها من بلدان أخرى.

مكافحة الفقر

12- إنه لمن دواعي سروري أن السادة الوزراء والمحافظين في اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية حثوا الصندوق على مواصلة عمله المعني بالبلدان الأعضاء منخفضة الدخل. ولقد تم إحراز تقدم بالفعل في مكافحة

الفقر. فأصبح لدينا إطار مشترك للسياسات يتمثل في أهداف التنمية في الألفية الجديدة والمنهج ذي الدعامتين للمسؤولية المشتركة الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر مونتيري في العام الماضي – وتجسده أيضا مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا ("نيباد") التي تتبناها البلدان الإفريقية. أما عملية إعداد تقرير استراتيجية الحد من الفقر ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك")، فهما تمثلان الأدوات التنفيذية التي ستقودنا لتحقيق الأهداف المتفق عليها. وقد حان الآن وقت التنفيذ الدقيق، بدلا من الشروع في بحث آخر عن استراتيجيات تنموية جديدة. وإنني أتطلع لمزيد من التعاون الوثيق مع جيم ولفنسون والبنك الدولي الذي يجب أن يقوم بالدور القيادي في عملنا المشترك لصالح البلدان منخفضة الدخل.

13- وأنا أرى أن تقدما قد تحقق أيضا في الواقع العملي. فقد بدأت السياسات السليمة تؤتي ثمارها في عدد متزايد من البلدان النامية. وتعتبر سلامة الحكم والإدارة وقوة المؤسسات عنصرين لا غنى عنهما في تشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل وتحقيق النمو. وسوف يظل الصندوق يركز في عمله على الاستقرار الاقتصادي الكلي باعتباره شرطا أساسيا للنمو المستمر. وتعتبر المساعدة الفنية، كالتي تقدم من خلال المركزي الإقليميين للمساعدة الفنية اللذين أنشأهما الصندوق حديثا في تنزانيا ومالي، من العناصر الأساسية في استراتيجيتنا لمساعدة البلدان على بناء قدراتها المحلية وتقوية مؤسساتها. ونحن نعمل على إيجاد سبل لمساعدة البلدان النامية على التعامل مع الصدمات الخارجية. وإنني أتطلع إلى مواصلة ما بدأناه هنا في دبي من مناقشات مستفيضة وشاملة حول دور الصندوق في البلدان منخفضة الدخل على الأجل الطويل. وأنا على ثقة من أن المراجعة القادمة التي سيجريها مكتب التقييم المستقل بشأن تسهيل النمو والحد من الفقر وعملية إعداد تقارير استراتيجية الحد من الفقر سوف تقدم إسهاما قيّما في هذا العمل.

14- وأنا أتفق مع جيم ولفنسون في الحاجة إلى مزيد من التمويل للتنمية لتحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة. ولن أكل عن تذكير الاقتصادات المتقدمة بأن عليها الوفاء بالتزاماتها. كذلك فإن تدفقات المعونة الحالية ليست غير كافية فقط، ولكنها تفتقر إلى المسار الواضح أيضا، وكثيرا ما يكون تنسيقها بين المانحين غير كاف. ويعتبر تحسين تنسيق المعونة والالتزامات متعددة السنوات خطوتين أساسيتين في جعل مساعدات التنمية أكثر فعالية، والصندوق ملتزم كل الالتزام بالمشاركة في عملية التنسيق بين المانحين التي تم تحديدها في روما في وقت سابق من العام الحالي. وأنا أعتقد أن اقتراح غوردون براون بإنشاء تسهيل تمويلي دولي هو اقتراح يستحق الدراسة الجادة.

15- ويجب أيضا إحراز تقدم أكبر في تخفيض أعباء الديون على أفقر بلداننا الأعضاء. وقد نجحت مبادرة "هيبيك" المعززة في توفير مساعدات أكبر وأسرع لتخفيف أعباء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكننا لم نحقق

هدفنا بعد. وأعتقد أنه ينبغي لنا الاستفادة بأقصى درجة ممكنة من المرونة المسموح بها لزيادة الموارد المتوفرة في الحالات الاستثنائية.

التوسع في التجارة

16- إن انهيار محادثات التجارة العالمية في كانكون يجب أن يكون صيحة تحذير للمجتمع الدولي. فجميعنا يعرف أن التجارة هي أعظم قوة لتحقيق النمو العالمي وتخفيف حدة الفقر. وهذه القوة تصل إلى أقصى درجات الفعالية عند تطبيقها في سياق متعدد الأطراف يرتكز على قواعد محددة. وما نحتاجه الآن هو الإرادة السياسية على جميع الأصعدة لتجاوز الطريق المسدود والعودة إلى مائدة المفاوضات في أسرع وقت ممكن. ويعتمد النجاح الآن أكثر من أي وقت مضى على قيادة البلدان الصناعية الكبرى – ولا تزال الزراعة هي المفتاح لتحقيق تقدم حاسم. وأنا أؤكد التزام الصندوق بالعمل على إيجاد سبل لتقديم الدعم المالي الموجه لمستحقيه من البلدان الأعضاء من أجل تخفيف الآثار السلبية المؤقتة التي يمكن أن تترتب على تنفيذ التزاماتها في إطار جولة الدوحة.

عولمة أفضل من خلال تعاون أوثق

17- إن زيادة عدد البلدان الأعضاء في الصندوق من 38 عضوا في الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين الذي عقد في مدينة سفانا إلى 184 عضوا اليوم هو انعكاس لتسارع عملية العولمة، حيث يزداد التلاحم بين اقتصادات هذا العالم وشعوبه على نحو مستمر. وصاحب هذا الاندماج مزيد من الاعتماد المتبادل بين البلدان. إن سعينا لإيجاد حلول عالمية للمشكلات العالمية أصبح يقتضي، أكثر من أي وقت مضى، توثيق التعاون لتحقيق الصالح العالمي المشترك. وعملنا المشترك في إطار متعدد الأطراف يضمن وصول أصواتنا إلى الآخرين واحترام الآخرين لها، كما يضمن نشر منافع العولمة على نطاق أوسع يتقاسمها الجميع. وهذه هي الروح الحقيقية لصندوق النقد الدولي والتفويض الممنوح له: تعزيز الاستقرار المالي الدولي والرخاء الاقتصادي في جميع البلدان الأعضاء – من خلال التعاون والثقة.